الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٤٨
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والأربعين

الرئيس : السيد ديكانـــي (هنغاريا)
(نائب الرئيس)

ثـم : السيد كرنكـل (النمسا)
(الرئيس)

المحتويات

الإشادة بذكرى كايسون فومفيهان ، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

البند ٩٧ من جدول الأعمال : مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)*

البند ١٤٩ من جدول الأعمال : حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا(تابع)*

* تم النظر في البنود دفعة واحدة .

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.3/47/SR.48
3 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

في غياب السيد كرنكل (النمسا)، تولى الرئاسة
السيد ديكاني (هنغاريا)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

الإشادة بذكرى كايسون فومنيهان ، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

١ - بناء على دعوة الرئيس، تقيد أعضاء اللجنة بدقيقة صمت .

البند ٩٧ من جدول الأعمال : مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/47/24 و Add.1، A/47/353، 434، 479، 501-504، 552، 626، 630، 668، 701، 702)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/47/367 و Add.1 ، A/47/418-S/24516، A/47/596، 617، 621، 625، A/47/635-S/24766، A/47/651، 656، 666، 676)

البند ١٤٩ من جدول الأعمال : حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا (تابع) (A/47/247؛ A/C.3/47/9)

٢ - السيد مونشبي (بنن) : قال إنه أصبح من المعترف به على نطاق أوسع بأن الحرمان من حقوق الإنسان يؤدي الى اضطرابات اجتماعية وسياسية والى نزاع بين الأمم. وفي البلدان التي تخضع لأنظمة غير ديمقراطية أو دكتاتورية يحدث عدد أكبر من انتهاكات حقوق الإنسان. ويقتضي احترام حقوق الإنسان توفر مناخ سياسي واجتماعي معين، حيث بات من المألوف أن ترتبط الديمقراطية باحترام حقوق الإنسان.

٣ - وقد أضحت التعددية شرطا لازما للتمتع بحقوق الإنسان. وفي بلدان أفريقيا التي تحررت من الاستعمار، فإن الرغبة في التوحيد الاجتماعي وإنشاء كيان قومي معين ظلت وراء أساليب الحكم السلطوية التي اختارتها جميع الحكومات الأفريقية تقريبا بعد الاستقلال. وقد أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان أمرا مألوفا، وغدا عدد كبير من الزعماء الأفريقيين ملطخا بالفساد، ونهب الخزائن الوطنية وترك شعوبهم تعاني من الفقر. ومن المؤسي أن هؤلاء الزعماء طالما حظوا بدعم البلدان التي تؤمن بتعزيز حقوق الإنسان. وفي إطار هذه الخلفية، فإن بالإمكان تفهم الحاجة الى التغيير الجاري الآن لتعزيز حقوق الإنسان في أفريقيا.

٤ - وبالإضافة الى المناخ السياسي والاجتماعي الملائم، ينبغي توفير شروط اقتصادية معينة لإرساء تلك الحقوق. ويعتقد وفده بأن الحق في التنمية ينبغي أن يحظى بالأولوية من الان فصاعدا. وقد أقر

(السيد مونغبي، بنن)

إعلان ريو لعام ١٩٩٢ بشأن البيئة والتنمية بوجوب الوفاء بالحق في التنمية بغية تلبية الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والقادمة. إن القاعدة القانونية التي يستند اليها الحق في التنمية قائمة بالفعل في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بيد أن تحقيقه يتطلب تفكيك النظام الاقتصادي الدولي الجاري الذي يتسم بالظلم إذ يتعذر بموجبه على ثلثي البشرية تلبية احتياجاته الأساسية. وهذا الحق يتعارض والظروف غير الإنسانية التي يعاني منها الملايين في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٥ - إن الإحاطة بحقوق الإنسان يعد شرطا أساسيا للتمتع بها. ويعتبر التعليم المتعلق بحقوق الإنسان وأساليب حمايتها واجبا تتحمله الدول، والمنظمات الدولية، والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية. إن التعليم الأخلاقي والفكري لليافعين والراشدين في مجال تفهم الشعوب الأخرى يمكن أن يؤدي الى تحسين آفاق ممارسة حقوق الإنسان. وقد قررت بنن إدخال تدريس حقوق الإنسان في جميع مستويات نظام التعليم. وبإمكان وسائط الإعلام أن تضطلع بدور في هذا المجال.

٦ - وستتاح للمجتمع الدولي فرصة أخرى للنظر في جميع جوانب مسألة حقوق الإنسان في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي سيعقد في فيينا في عام ١٩٩٣. وينبغي أن يجري الإعداد لذلك المؤتمر الذي سيعقد في وقت يتحقق فيه تغير كبير، بعناية كبيرة. وقد اشتركت بنن في الاجتماع الأفريقي التحضيري للمؤتمر، المعقود مؤخرا في تونس، حيث أسهمت في إدانة المتدينين المتطرفين وفي الدعوة الى تفكيك الفصل العنصري.

٧ - إن المحافظة على السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان، تعتبر أمورا مترابطة ولا يمكن متابعتها بشكل منفصل. وبناء على ذلك فإن عدم رضا دولة معينة على سياسة حقوق الإنسان في دولة أخرى لا يمكن الإعراب عنه من خلال العدوان المسلح. ومع ذلك فإن مسألة ما إذا كانت المساعدة الإنمائية يمكن أن تستخدم أو يجب أن تستخدم، باعتبارها وسيلة للضغط على البلد لتصحيح انتهاكات حقوق الإنسان، لا يمكن الإجابة عليها بسهولة. فالتعاون الإنمائي يجب أن يكرس لفائدة الناس الأشد حاجة اليه، وليس هناك أي مبرر لأن يستفيد منه هؤلاء الذين في موقع السلطة فقط. ولدى تدهور حالة حقوق الإنسان في بلد معين، ينبغي أن تتركز المساعدة الإنمائية على تحسين أحوال معيشة السكان. ويجب ممارسة أقصى الحذر لدى استخدامها باعتبارها عقابا على انتهاكات حقوق الإنسان.

٨ - السيد لونا (بيرو) : قال إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي سيعقد في عام ١٩٩٣ ينبغي أن يعطي استمرارية لتعهد المجتمع الدولي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما أنه سيساعد على تعزيز روح توافق الآراء بشأن ذلك الهدف. إن تقييم العقبات التي تقف دون تعزيز حقوق الإنسان ووسائل التغلب عليها سيعتبر موضوعا رئيسيا للمناقشة. ومن خلال الدراسة العميقة لذلك الموضوع، فإن الجهود الدولية لحماية حقوق الإنسان يمكن أن تتساوق مع قدرة الدول على ضمان سلامتها الذاتية وحماية مجتمعها

(السيد لونا، بيرو)

وتحديث نظمها السياسية. ويتعين على الأمم المتحدة أن تذهب الى أبعد ما تقوم به في الوقت الحاضر حيث تقتصر جهودها على التفحص، التي تنحصر في الحكم على سلوك بلدان معينة، مما يضعف التعهد المشترك للمجتمع الدولي، وتعهد كل دولة للفرد.

٩ - إن الإصلاحات الإدارية الجارية في الأمانة العامة في ميدان حقوق الإنسان ينبغي أن تراعي ضرورة تغيير التركيز الإيديولوجي الجامد الذي جرى تطبيقه خلال فترة الحرب الباردة. ويجب أن تستهدف الإصلاحات إشراب منظور جديد وتكيف مفاهيمي من جانب الموظفين العاملين في ميدان حقوق الإنسان بغية ضمان أن يشكل احترام حقوق الإنسان أساسا لنظام قانوني مقبول على نطاق عالمي.

١٠ - إن الاستقصاءات الجارية بشأن الدول التي تضطلع بتغيرات هيكلية، وتقوم بإعادة بناء مجتمعاتها وتحديد أولوياتها الحقيقية، يمكن أن تؤدي الى عواقب غير صالحة: فإذا منعت وسائل الوقاية المتاحة عن تلك البلدان، فإنها ستتعرض الى خطر متزايد من الهجمات الإرهابية ضد السلامة الوطنية. لذلك ينبغي الإقلاع عن المواقف المتعصبة والمتزمنة والتوصل الى أساليب جديدة.

١١ - وفي المرحلة الراهنة من العلاقات الدولية، يمكن إبراز الصلة الديناميكية بين الحرية الاقتصادية والنظام الديمقراطي وحقوق الإنسان. ومع ذلك من الضروري مراعاة التاريخ الخاص بكل شعب، لدى تطبيق معايير حقوق الإنسان. وتوضح قوة التاريخ كيف استطاع بعض المجتمعات، التغلب على الجماعات الإرهابية المدفوعة في سبيل التقسيم والتدمير، وامتلاك القوة اللازمة للتمسك بسبيل التغيير، بغية حماية الديمقراطية والتوجه نحو المستقبل.

١٢ - وبقدر ما يتعلق بالإرهاب في بيرو، أعاد تأكيد عزم حكومته على استئصال تلك الظاهرة، التي تشكل أقصى حالة دموية فضلا عن انتهاكها المنتظم لحقوق الإنسان في بلده.

١٣ - إن منشور الاحصاءات عن الجرائم المرتكبة من جانب سيندرو لومينوزو وموفيمينتو ريفولوسيونار يو توباك أمارو Sendero Luminoso and the Movimiento Revolucionario Túpac Amaru (الوثيقة A/47/465)، الذي أضيف اليه بيانات قدمتها لجنة حقوق الإنسان، تقدم معلومات تفصيلية عن الجماعات الإرهابية في بيرو. ومن المؤمل أن تحفز هذه البيانات على اتخاذ نهج مبتكر. وفي هذا السياق ينبغي أن يظل ماثلا للأذهان أن بيرو تعتبر في طليعة الدول التي ظلت تجابه الهجمة الجديدة من التهديدات مثل الإرهاب وتهريب المخدرات والفساد، وذلك بفضل تعقد نظامها والأثر الشامل لتلك المشاكل وشجاعة شعبها في مواجهتها.

١٤ - ولدى سعي بلده في تحقيق السلم، قام عدد من البلدان في المجتمع الدولي بدعمه. وأخذت منظمة الدول الأمريكية على عاتقها إدانة أعمال الجماعات الإرهابية في بيرو بشدة، مما يعكس تضامن بلدان

(السيد لونا، بيرو)

المنطقة في هذا المجال. ويعتبر قرار الحكومة السويدية بترحيل أشخاص يرتبطون بحركات الإرهاب تغييرا مشجعا في هذا الاتجاه.

١٥ - وقد أسفر الدفاع الجاري في سبيل الديمقراطية والقيم الإنسانية وعزم الشعب البيروفي على المحافظة على هويته، قد مكن الحكومة من تحقيق تقدم حاسم في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك القبض على زعيم منظمة سينديرو ليمينوزو Sendero Luminoso، وتفكيك زعامة تلك المنظمة مؤخرا. وقد رحبت بقية الحكومات بهذه الأحداث، بما في ذلك الولايات المتحدة، وساعدت مؤشرات التضامن هذه على تعزيز عزم بلده لتحقيق الاستقرار والسلم.

١٦ - إن الاستعمال المشروع للقوة في الدفاع عن المجتمع ومؤسساته الديمقراطية، لا ينفي مؤشرات العنو التي تتسم بطابع إنساني. ومنذ أصدرت حكومته قانون العفو في أيار/مايو ١٩٩٢، سلم ما يزيد على ٥٠٠ ١ إرهابي أسلحته وخضعوا لاجراءات الاندماج الكامل بالحياة المدنية.

١٧ - وقامت بيرو مؤخرا بانتخاب مجلس تأسيسي ديمقراطي، سيأخذ أعضاؤه على عاتقهم وضع مشروع لدستور جديد ويستعرضون الجانب التنفيذي. وتقتضي الولاية الضمنية للمجلس معالجة المشاكل الأساسية للأمة استنادا الى المصالح الحقيقية للشعب، دون الدخول في مناقشات بيزنطية أيديولوجية. وتأمل حكومته أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم المساعدة اللازمة خلال فترة الانتقال الشاقة.

١٨ - وقد أسفر الخصام الإيديولوجي الى تسييس قضية حقوق الإنسان بحيث راح كل بلد يتلاعب بها لتحقيق أهدافه السياسية الخاصة. ويدعو المناخ السياسي الحالي الى وضع مثالية متجددة كما يتيح الفرصة للدول الى تحرير نفسها من الماضي والعمل معا إنشاء معايير لحقوق الإنسان أكثر دقة ووسائل فعالة أكثر لضمان الاحترام لتلك الحقوق.

١٩ - السيد جالو (غامبيا) : أشار الى نشوء نظام عالمي جديد، يعتمد على التعددية السياسية، وتقرير المصير واحترام حقوق الإنسان. وقد أيد بلده دائما احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية على كل من الصعيدين الوطني والدولي. واستنادا على ذلك استخدم باعتباره مسرحا لأنشطة حقوق الإنسان الدولية كما استضاف المركز الأفريقي للدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٢٠ - إن الانتقال من نهاية الحرب الباردة الى نشوء النظام العالمي الجديد يدعو الى بذل مزيد من الجهود لضمان حقوق الإنسان. وفي هذا السياق أعرب عن تقدير بلده لأعمال الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. ورحب بالنطاق المتسع لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان فضلا عن تعقدها، بما في ذلك الخدمات الاستشارية وبرامج المساعدات التقنية. إن البلدان المشابهة لبلده التي تفتقر

(السيد جالو، غامبيا)

الى الموارد المالية لتعزيز أو ضمان حقوق الإنسان قد استفادت بشكل هائل من تلك المساعدات، التي ساهمت في تعزيز منظمات حقوق الإنسان الوطنية ومكنتها من إنشاء صلات مع المنظمات الإقليمية.

٢١ - ويواصل العالم معاناته من انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق ضخم، مما يجعل مهمة الأمم المتحدة جد شاقة. وتظل حكومته تدافع بثبات عن الحق في الحياة المتأصل لجميع البشر، على النحو المضمون بالقانون. وتدين العدد الكبير من الإعدامات التي تجري بإجراءات موجزة أو بقرارات استبدادية على نطاق عالمي، وتدعو المجتمع الدولي الى إنشاء الوسائل الكفيلة بالقضاء على هذه التصرفات.

٢٢ - وأعرب عن قلق بلده بوجه خاص من سياسة "التطهير الإثني" في جمهورية البوسنة والهرسك والاتجاهات القومية للزمر المتحاربة في الصومال، التي تعمل على إبادة جميع المجموعات الحساسة في تلك البلدان. ومما يدعو الى القلق كذلك انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في جنوب افريقيا وفشل حكومة ذلك البلد في ضمان العودة الآمنة للمبعدين السياسيين والعائدين: واستيعابهم الكامل. إن الحالة في ليبريا التي تمزقها الحرب تبعث على الأسى وتقتضي بذل جهود دولية لإنشاء سلم واستقرار دائمين في ذلك البلد.

٢٣ - ولاشك أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ سيعالج قضايا مثل التطهير الإثني، وآثار الحرب الأهلية على حقوق الإنسان، وسيطرة الأهداف السياسية على القانون الإنساني، وآثار الخوف من انعدام الأمن والحريات الأساسية. وسيساعد المؤتمر كذلك على تقييم التقدم المحرز ويحدد الاتجاهات القادمة.

٢٤ - وسيساعد الاحتفال بالسنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم في عام ١٩٩٣، على التركيز على محنة تلك المجموعة بغية تمكين المجتمع الدولي من تجديد تعهده بحماية حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزه.

٢٥ - وقد لاحظ وفده بارتياح تنفيذ العقد الأفريقي لبقاء الطفل، الذي أعلنته منظمة الوحدة الأفريقية، والاحتفال بيوم الطفل الأفريقي في ١٦ حزيران/يونيه في كل عام. إن تلك الأنشطة التي ترتبط باتفاقية حقوق الطفل، تشكل أساسا لمؤتمر المانحين المعني بمساعدة الأطفال الأفريقيين، المعقود حاليا في السنغال. وطلب الى المجتمع الدولي الموافقة على أهداف المؤتمر.

٢٦ - السيد نوبيلو (كرواتيا) : قال إن احترام حقوق الإنسان الكامل وغير المشروط يعتبر أمرا أساسيا لسلم واستقرار العالم. وقد أسفرت نهاية الحرب الباردة عن انبثاق الآمال بإمكانية ضمان حقوق الإنسان في نهاية المطاف؛ إلا أن من المؤسف أن هذه الآمال قد تقلصت في ضوء النزاعات الإقليمية الجديدة حول العالم التي لا تهدد سلم العالم وحسب بل تتمخض عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وتطلب حكومته

(السيد نوبيلو، كرواتيا)

الى جميع الأطراف الضالعة في تلك النزاعات البحث عن حلول سلمية وعادلة استنادا الى احترام حقوق الإنسان وسلامة أراضي الدول وسيادتها. وتؤكد، مع ذلك، أن احترام حقوق الإنسان يعتبر قضية داخلية وعالمية على السواء وإن للمجتمع الدولي الحق بأن يضع معايير لحقوق الإنسان ويرصد تنفيذها.

٢٧ - إن وفده كان يأمل أن إعادة نشوء الديمقراطية في أوروبا الشرقية والوسطى سيحدد بداية عصر من السلم والرفاهية واحترام حقوق الإنسان. ومع ذلك فإن السياسة القومية العدوانية والتوسع الإقليمي "والتطهير الإثني" الذي يتبعه نظام صربيا والجبل الأسود قد أسفر عن انبثاق الحرب وأضخم انتهاكات لحقوق الإنسان منذ الحرب العالمية الثانية. وقد قام الجيش اليوغوسلافي الى جانب وحدات صربية شبه عسكرية ومرتزقة بتطهير غير الصرب من ثلث الإقليم الكرواتي، وباستعمال أقصى أشكال العنف مما أدى الى ترحيل أكثر من ربع مليون من السكان. ويعني التطهير الإثني كذلك تدمير المساكن والنصب الثقافية وسجلات الأراضي الخاصة بالضحايا، بغية أن يستحيل عليهم العودة اليها، وتمهيد الطريق للصرب للاستقرار في تلك المناطق والادعاء بأنهم سكانها الأصليين.

٢٨ - وقد جرى تطبيق سياسة "التطهير الإثني" على مستوى أعلى في البوسنة والهرسك. فبموجب عدد من التقارير الموثقة بشأن حالة حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابق، بما فيها تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان (A/47/418 و A/47/635)، ارتكبت جرائم شنيعة سواء في معسكرات الاعتقال أو في قرى ومدن الجمهورية.

٢٩ - وتعتقد حكومته اعتقادا جازما أن الجرائم التي ارتكبت من جانب الوحدات شبه العسكرية والجيش اليوغوسلافي تعتبر مثالا لجريمة إبادة الأجناس، على النحو الوارد في المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها. وقد حان الوقت لقيام المجتمع الدولي باتخاذ اجراء. وفي هذا السياق تثني كرواتيا على قيام الأمم المتحدة بإنشاء محكمة مجرمي الحرب حيث اشتركت في أعمال تلك الهيئة في مجال جمع الشواهد بشأن جرائم الحرب في أراضيها وفي إقليم البوسنة والهرسك. وبموجب التقرير الأخير الذي نشرته هلسنكي واتش، فإن الأشخاص الذين يجب أن يحاكموا باعتبارهم مجرمي حرب يشتملون على رئيس صربيا، ورئيس أركان حرب الجيش اليوغوسلافي، ورئيس الحزب الصربي الديمقراطي في البوسنة والهرسك.

٣٠ - كما حدثت انتهاكات بالغة لحقوق الإنسان في مناطق أخرى من يوغوسلافيا سابقا، فالحكومة الصربية تحاول إعادة توطين الصربيين في مقاطعة كوسوفو على حساب الألبانيين الذين يشكلون ٩٠ في المائة من السكان. وتعرض الألبانيين للاحتجاز الاستبدادي، والتعذيب وغير ذلك من المعاملة القاسية وحرموا من حق التعليم بلغتهم الخاصة. وفي المقاطعة الصربية فويفودينا قامت الوحدات شبه العسكرية الصربية بإرهاب غير الصربيين المرحلين بالقوة ولم تفعل سلطات بلغراد شيئا يذكر لوقف هذه الممارسات. وقد

(السيد نوبيلو، كرواتيا)

صدرت عدة تقارير عن أعمال الضرب واختفاء المسلمين والسلافيين وقتلهم في منطقة الحدود بين صربيا والجبل الأسود.

٣١ - وينبغي أن يرد المجتمع الدولي على انتهاكات حقوق الإنسان هذه لأنها يمكن أن تؤدي بسهولة الى نزاعات إقليمية تشمل البلدان المجاورة. وبإمكان الأمم المتحدة أن تعجل من هذه العملية بواسطة الاضطلاع بتنفيذ قراراتها المتعلقة بيوغوسلافيا سابقا، على نحو ثابت. فالمسألة بأكملها تمثل حالة اختبار: والرد سيكشف ما إذا كان حكم القانون هو الذي سيسود أعمال إبادة الأجناس.

٣٢ - ويتبع بلده سياسة أساسية لضمان احترام حقوق جميع مواطنيه ومساواتهم. وقد قامت الحكومة كذلك بوضع تشريعات محددة تقر الحقوق الجماعية للأقليات في إقليم كرواتيا، بما فيها حق التعليم بلغاتهم الخاصة، والحرية الدينية والإدارة الذاتية المحلية.

٣٣ - السيد غاريتون (شيلي) : قال إن وفده تطلع الى قيام الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ويعتبر هذا النص ذا أهمية خاصة بالنسبة لبلدان الراس الجنوبي لأمريكا اللاتينية، بما فيها بلده، حيث يعتبر الاختفاء القسري مشكلة خطيرة. وهناك تقارير موثوقة تدل على اختفاء ما يزيد على ألف شخص قبل إعادة الحكم الديمقراطي في شيلي حينما كانوا خاضعين لسلطات الأمر الواقع، بينما تمتع آخرون بحصانة مضمونة من العقوبة. وقد جرت تحقيقات دقيقة من جانب جهات متعددة منها اتحاد جمعيات أمريكا اللاتينية لأقرباء المحجوزين المختفين، التي تشكل القوة التي تقف وراء مشروع القرار.

٣٤ - وتفضل حكومته وضع صك ملزم يتعلق بهذه المسألة. ومع ذلك فإن مشروع القرار يتضمن بنودا مهمة مصممة لضمان أن العدالة هي التي تسود، بما في ذلك حظر التحقيق عن الاختفاء القسري من جانب المحاكم العسكرية، وإلغاء المسؤولية عن هذه الجرائم، وحظر العفو. وتويد حكومته الأحكام الواردة في الإعلان الذي يقضي بأن الدول توافق على العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي وبالتعاون مع الأمم المتحدة لمكافحة الاختفاء القسري واستقدام الأشخاص المسؤولين عن هذه العمال للمثول أمام العدالة.

٣٥ - وستقوم الجمعية العامة في الدورة الجارية كذلك بالنظر في مشروع إعلان بشأن حقوق الأشخاص الذين ينتمون الى أقليات قومية وإثنية ودينية ولغوية. ويعتبر هذا النص وثيق الصلة بوجه خاص في مجال استعراض إحياء سياسة "التطهير الإثني"، والانبثاق الخطير لكراهية الأجانب والعنصرية في عدد من البلدان، وافتتاح السنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ومن الجدير بالذكر أن أحكام الإعلان تشمل على نص يتعلق بمنح مركز "الشعب" الى الأقليات والإقرار بأن "التمييز الفعلي" لا يعتبر أمرا بديهيا خلافا لمبدأ المساواة الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(السيد غاريتون، شيلي)

٣٦ - ويعتقد وفده أن تعزيز فعالية مبدأ الانتخابات الدورية الحقيقية يعتبر مسألة من مسائل حقوق الإنسان دون شك. إن البنى الديمقراطية الوحيدة الثابتة إنما تتحقق باعتبارها حصيلة للمناقشة العقلانية، التي يشترك فيها الشعب بحرية. ويرى وفده كذلك أن الحق في تقرير المصير يرجع الى الشعوب بدلا من الحكومات. إن تقرير المصير والديمقراطية يرتبطان على نحو يتعذر فصله، وفي الواقع يمكن اعتبارهما معا حق الإنسان بالديمقراطية. وينبغي أن تكافح الجمعية العامة لضمان ممارسة جميع البلدان حقها في تقرير المصير من خلال القيام بانتخابات حرة.

٣٧ - وينبغي أن يشكل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان القادم مناسبة رائعة لالتقاء الثقافات والشعوب على قدم المساواة مع تلك التي قامت باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأعرب عن قلق وفده البالغ بسبب عدم إمكانية وضع جدول أعمال للمؤتمر بتوافق الآراء حتى الان. وعلى الرغم من الجهود المبذلة من بعض الحكومات، ومركز حقوق الإنسان وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية يبدو أن المؤتمر لم يعمل على زيادة أمل الشعوب في إجراء تحسين حقيقي في حالتها. وتؤيد شيلي مشروع القرار A/C.3/47/L.18 باعتبار أنه يشمل جميع النقاط التي تبرر عقد المؤتمر على مستوى كاف من العمومية دون إهمال أي قضية حيوية وبقدر كاف من الدقة لتجنب المناقشات غير الجوهرية. إن الموافقة على جدول الأعمال هذا ينبغي أن يستخدم باعتباره أساسا للاجتماع الإقليمي القادم الذي ستعقده بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كوستاريكا.

٣٨ - السيد جوشي (نيبال) : قال إن بلده يؤيد بشدة مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد نظمت انتخابات حرة منذ عامين تحت نظام تعدد الأحزاب، وتم رصدها من جانب فريق دولي من الخبراء. ويعلن الدستور، أن نيبال، باعتبارها بلدا متعدد الأعراق واللغات، هي مملكة ديمقراطية دستورية، تحافظ على الحقوق الأساسية للشعب وتضع مبادئ لتوجيه الدولة نحو حماية حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتقوم الحكومة حاليا بتشريع قوانين جديدة وتعدل القوانين الحالية بغية أن تجعل تشريعها متفقا مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٣٩ - وبعد فترة قصيرة من توليها الحكم، قامت حكومته بتصديق جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مما يدل على تعهد نيبال الوثيق بحماية حقوق شعبها وتعزيزها. وتستخدم المبادئ التي تغذي حقوق الإنسان، والتنمية والديمقراطية، باعتبارها أساسا للحكومة التي تشكلت حديثا. ومع ذلك فإن الفقر والأمية المتفشية، هما أكبر العقبات التي تحول دون التمتع بحقوق الإنسان في البلدان النامية. وبينما تعتبر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان أمرا لازما لإنشاء مجتمع قائم على سيادة القانون إلا أنها لا يمكن أن تضمن التنمية الاقتصادية. وفي هذا المجال فقد أكد دعم بلده للإعلان الخاص بالحق في التنمية. وبالتدريج ينشأ توافق آراء بشأن الطبيعة المترابطة لمجموع حقوق الإنسان والتزام الدول والمجتمع الدولي بوجه عام

(السيد جوشي، نيبال)

بالتعاون في مجال تعزيز التمتع ليس فقط بالحقوق المدنية والسياسية فقط بل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٠ - ولا يمكن اعتبار النظام الاقتصادي الدولي القائم عادلا أو منصفا. وتدعو الحاجة الى التعاون المتعدد الأطراف لإحياء التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية وخلق مناخ يؤدي الى احترام حقوق الإنسان.

٤١ - وتسعى حكومته، التي تعهدت تعهدا كاملا بتمكين الشعب النيبالي من ممارسة حقه في التنمية باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان، الى الوفاء باحتياجاته الأساسية فيما يتعلق بالغذاء، والمأوى والكساء، كما وضعت سياسة لضمان الوصول الشامل للتعليم والصحة. وسيتيح المؤتمر العالمي القادم لحقوق الإنسان فرصة فريدة لمعالجة قضية حقوق الإنسان والتنمية والاعتراف بأهمية إنشاء مناخ دولي ملائم للتمتع الفعال بحقوق الإنسان، في الوقت الذي يضمن فيه مبادئ الشمولية والموضوعية واللاانتقائية.

٤٢ - الآنسة أتاه (نيجيريا) : قالت إنه نظرا لانتشار النزاعات والمشاكل في مختلف أرجاء العالم، فإن على المجتمع الدولي أن يواصل ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن مركز حقوق الإنسان يواصل دعمه اللازم جدا لمنظمات حقوق الإنسان ومن المؤمل أن تضطلع الأمم المتحدة بضمان الأموال اللازمة للمركز للاضطلاع بمسؤولياته المتزايدة.

٤٣ - وفي اجتماعها المعقود في آذار/مارس ١٩٩٢، في تونس، اعتمدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب خطة عمل تتضمن تنظيم دورات تدريبية وإنشاء مركز إعلان وتوثيق لتعزيز عمل اللجنة والمنظمات الحكومية.

٤٤ - ويواصل مركز الدراسات الديمقراطية في نيجيريا الاضطلاع بدور فعال في الانتقال الى الحكم الديمقراطي المدني ويقوم بتدريب ممثلين من المجموعات المهنية، ونقابات العمال، ومنظمات رجال الأعمال ومجموعات حقوق الإنسان التي ترغب في رصد الانتخابات، ولاسيما الانتخابات الرئاسية التي ستجري في حزيران/يونيه ١٩٩٣.

٤٥ - إن الحق في التنميةيعتبر حقا من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وذا أهمية خاصة للبلدان النامية نظرا لأنه سيضمن انتقالها الى النظام الديمقراطي. وأعربت عن أمل وفدها أن يولي الحق في التنمية أولوية في جدول أعمال المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣. وتعلق نيجيريا أهمية عظيمة على المؤتمر، الذي ينبغي أن يقيم منجزات الأمم المتحدة بشأن جوانب تعزيز احترام حقوق الإنسان ويخطط السبيل للعقود التالية. وينبغي أن يولي المؤتمر أولوية لقضية التنمية والصلة بين التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

(الآنسة أتاه، نيجيريا)

٤٦ - وترحب نيجيريا كذلك بإعلان عام ١٩٩٣ باعتباره السنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم وتؤكد الحاجة الى ضمان حقوق الشعوب الأصلية. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي مساهمات سخية بغية ضمان نجاح أنشطة ذلك العام.

٤٧ - السيد ستيفانوف (بلغاريا) : قال إنه ينبغي أن تتاح، لمركز حقوق الإنسان، باعتباره جزءا مهما من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الموارد اللازمة للاضطلاع بعبء العمل المتزايد. إن الوعي الأفضل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية من جانب كل فرد يعتبر أمرا أساسيا لتنفيذها. وقد أصبح نشر المعلومات وتقديم الخدمات التقنية في ميدان حقوق الإنسان أمرا مهما على نحو متزايد. ومنذ نهاية عام ١٩٩١ اشتركت حكومته في برنامج التعاون التقني مع المركز في ميدان التوثيق والإعلام والتدريب.

٤٨ - وتوجد حاجة متزايدة لنظام إعلام ملائم يغذي الوعي العام بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستوى العالمي، ويعمل على إنشاء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان. وقد أثبتت مختلف الأنشطة التي تم الاضطلاع بها ضمن إطار الحملة العالمية للإعلام العام بشأن حقوق الإنسان والبرامج الاستشارية والتقنية لمركز حقوق الإنسان، فائدتها على وجه الخصوص. وينبغي تعزيزها بغية تلبية المتطلبات المتزايدة للدول الأعضاء.

٤٩ - ونظرا لأن الانضمام الى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان لا تضمن احترامها، فإن رصد تنفيذ حقوق الإنسان يعتبر ذا أهمية متزايدة، ولا يعتبر في أي حال من الأحوال تدخلا في الشؤون الداخلية لأي بلد. إن نظام الآليات الذي أنشئ ضمن لجنة حقوق الإنسان ينبغي أن يساعد على معالجة مشاكل حقوق الإنسان القائمة. وعلى الحكومات التي لم تتعاون الى هذا الحد مع المقررين والممثلين الخاصين، أن تساعدهم في الاضطلاع بولاياتهم التي أولتها اليهم اللجنة.

٥٠ - وبإمكان بعثات الأمم المتحدة لرصد الانتخابات أن تضطلع بدور مهم في حماية حقوق الإنسان، وضمان الحيدة وتعزيز عملية الانتخابات. ونظرا للعدد المتزايد من طلبات الدول الأعضاء بشأن المساعدة في عملية الانتخابات، فإن بلغاريا ترحب بإنشاء مركز تنسيق لتدقيق الانتخابت وتقديم المعونة لها ضمن الأمانة العامة. وأخيرا فإنه أكد على الأهمية التي تعلقها بلغاريا على أنشطة المنظمات غير الحكومية في الميدانين الاجتماعي والإنساني. والى جانب رصد احترام حقوق الإنسان، فإن بإمكانها الاضطلاع بدور مهم في تعزيز الوعي الشامل بتلك القضايا.

٥١ - السيد زابيغايلو (أوكرانيا) : قال إن انهيار الامبراطورية السوفياتية فتح الطريق للتنمية الحقيقية للديمقراطية في البلدان المستقلة حديثا. فبعد الإعلان عن استقلالها في آب/أغسطس ١٩٩١، عقدت أوكرانيا استفتاء وطنيا في كانون الأول/ديسمبر من نفس السنة، حيث اشترك فيه ٩٠ في المائة من

(السيد زابيغايلو، أوكرانيا)

الناخبين، الذين يتألفون من الأوكرانيين وممثلين من الأقليات القومية، وصوتوا بأغلبية ساحقة الى جانب إنشاء دولة مستقلة. وفي نفس اليوم تم انتخاب أول رئيس لأوكرانيا ذات السيادة.

٥٢ - ومنذ البداية فإن أولوية حقوق الإنسان شكلت حجر الزاوية في سياسة بلده الخاصة بإقامة مجتمع جديد يستند الى اقتصاد السوق والحرية الفردية. وقد عكس اشتراك أوكرانيا في مؤتمر الأمن والتضامن في أوروبا، تعهدها بالقيم والسياسات الديمقراطية. وتعتبر حرية المواطنين في الاشتراك في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية، ذات أهمية رئيسية لتنفيذ حقوق الإنسان. إن احترام حق تملك الأموال عزز من تطوير الحرية الفردية وقوى الحقوق والحريات الأخرى. وكرس تشريع بلده الحق في تملك الأملاك الخاصة ووضع أحكاما خاصة بحماية المستثمرين الأجانب.

٥٣ - وينبغي أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم المساعدة اللازمة للدول التي ترغب في ضمان تنمية المواطنين الأفراد والمجتمع ككل. وتفتقر أوكرانيا اليوم الى الموارد التي تضمن التنفيذ المباشر والشامل لجميع الحقوق والحريات وفقا لالتزاماتها الدولية والتشريعات الديمقراطية. وبناء على ذلك فإنها ترحب بإمكانية التعاون مع الأمم المتحدة، وأجهزة رصدها للانتخابات، ومع الدول المنفردة، بغية ضمان احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

٥٤ - لقد شكل العهدان الدوليان لحقوق الإنسان، الأساس الحقيقي للتغيرات الجذرية التي حدثت في النظام القانوني في أوكرانيا. كما اعتبرت حماية حقوق الإنسان والحريات جزءا لا يتجزأ من مشروع الدستور الجديد الذي يستعرضه البرلمان حاليا. كما يجري تشريع قوانين جديدة تتعلق بالرعوية، والضمان الاجتماعي، والنظام القضائي، والادعاء العام، والخدمة العسكرية البديلة. كما تتضمن هذه القوانين الحق في الحصانة الشخصية، والحق في إقامة الدعوى، وحرية الحركة، وحرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات وحق الاشتراك في الحكومة؛ كما تشتمل على حقوق وحريات الأقليات القومية، لاسيما من خلال عقد اتفاقات ثنائية.

٥٥ - إن المقررين الخاصين للجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات، كانوا جد مفيدين من حيث التأكيد بأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان قد تم الالتزام بها. ومع ذلك فإن الفترات الطويلة الى حد ما بين التقارير تقلل من فعالية النظام. وفضلا عن ذلك فإن الدول غير ملزمة بتقديم معلومات. وهو يؤيد الرأي القائل بأن اعتماد صكوك دولية جديدة بشأن حقوق الإنسان ينبغي ألا تسفر عن إنشاء هيئات جديدة. إن تقييم الاتفاقات القائمة على نحو جدي واعتماد سبل جديدة لضمان أن حقوق الإنسان محمية ينبغي أن يحظيان بأهمية أكبر. وتحقيقا لذلك الهدف فإن وفده يدعم بشدة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان القادم.

٥٦ - السيد بيغار (ايرلندا) : قال إن التمييز ضد الأشخاص استنادا الى الاعتقاد الديني هو أمر يتسم بالغدر، نظرا لأهمية الدين في تعريف الهوية الثقافية والقومية. ومع أن جميع الأديان والمعتقدات الرئيسية تعلن عن التسامح بالنسبة لآراء الآخرين، فإن التعصب الذي يستند الى الدين يعتبر عاملا رئيسيا من عوامل النزاعات واضطهاد الناس الآخرين على مدى التاريخ. إن قضية حرية الأديان والمعتقدات تعتبر أمرا يحظى بالاهتمام المركزي لهؤلاء الذين يسعون للعمل على ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد تضمن عدد من الصكوط الدولية لحقوق الإنسان نصا يقضي بحرية الدين والمعتقد. ومع ذلك فإن ذلك لم يؤد الى استئصال التعصب: فلايزال الأفراد والجماعات تضطهد في عدد كبير من أرجاء العالم بسبب معتقداتهم.

٥٧ - وينبغي أن تؤكد الحكومات أن نظمها الدستورية والقانونية تتضمن ضمانات تنفيذية لحرية الأديان والمعتقدات، بما في ذلك علاجات ملائمة لانتهاكات تلك الحقوق. كما أن عليها أن تضمن أن تلك الحقوق محترمة في الواقع، وعلى سبيل المثال، يجب أن قوات الشرطة والأمن والإداريين يعاملون جميع المواطنين على قدم المساواة، بصرف النظر عن دينهم أو معتقدهم. كما أن على الحكومات أن تؤكد أن المناهج التعليمية تشرب التفهم والتسامح في المجتمع.

٥٨ - ويمكن أن تضطلع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بدور هام عن طريق نشر المعلومات بشأن ضرورة التسامح. ومن المؤمل أن المنظمات غير الحكومية ستواصل اضطلاعها بدورها التقليدي في تعزيز التسامح والكشف عن حالات التمييز والتعصب. وأخيرا تقع على الأفراد مسؤولية دراسة مواقفهم والتأكد من أن أرائهم وتصرفاتهم لا تؤدي الى تقوية التعصب.

بيانات خاصة بممارسة حق الرد

٥٩ - السيد يوسف (السودان) : قال إن البيانين اللذين ألقاهما كل من ممثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الجلسة السابقة قد تضمنتا اتهامات لا سند لها ضد بلده، وإذ شوها الحالة على نحو فادح فقد ادعى كل منهما أن هناك انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. إن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الذي زار السودان في هذا الشهر لا يؤيد بأي حال الادعاءات التي وجهها كل من مندوب المملكة المتحدة ومندوب الولايات المتحدة. ويزور السودان الآن خبير مستقل عينته لجنة حقوق الإنسان حيث يتلقى تعاونا كاملا من جانب الحكومة في تحقيقاته بشأن الانتهاكات المزعومة. وتواصل حكومته حماية المدنيين الأبرياء من الهجمات وتسعى للوصول الى حل سلمي للنزاع.

٦٠ - السيد حسين (العراق) : قال إنه قد استمع الى الاتهامات المتعلقة بحقوق الإنسان التي وجهت ضد ٣٦ بلدا من جانب ممثل الاتحاد الأوروبي، الذي يتظاهر بأنه يجهل عقود الاضطهاد التي قامت بها البلدان الأوروبية، بما فيها بلده، ضد العالم الثالث. إن شعوب العالم الثالث ترى في هذا القلق المزعوم بشأن حقوق

(السيد حسين، العراق)

الإنسان من جانب أعضاء الاتحاد، محاولة لغسل سجلهم غير المشرف؛ وأعرب عن أسفه لأن مندوب الاتحاد الأوروبي لم يمس انتهاكات حقوق الإنسان في بعض البلدان الأوروبية، ولاسيما المملكة المتحدة، حيث تنتهك حقوق شعب كامل. ففي عهد القوة والسيطرة هذا، لا يمكن للبلدان النامية أن تزدهر مادامت البلدان المتقدمة النمو تملك مصالح حيوية فيها. ويقتضي التحلي بحد أدنى من الذوق لدى التصدي لمسائل حقوق الإنسان.

٦١ - وإذ لا يفترض فيه أن يدافع عن البلدان الأخرى، فإنه يرغب أن يرد على الاتهامات التي وجهها كل من ممثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن التمييز في بلده، وقصف المدنيين في جنوب العراق وغير ذلك من الادعاءات التي قدمها المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعراق، بناء على تحريض من المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وكما قال السيد طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي هذا الصباح في مجلس الأمن، تبدو فكرة التمييز ضد الشيعة أو السنة هي فكرة مضحكة. فإن تاريخ العرب والإسلام لم يعرف تلك الحروب الدينية التي حدثت بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا. وهذه المطالب الدعائية هي جز من خطة واسعة النطاق لتقسيم العراق بغية تمكين البلدان الاستعمارية من استعادة السيطرة على النفط. والعراقيون، سواء كانوا سنة أو شيعة، مسلمين أو مسيحيين، عرب أو أكراد، أو غيرهم، ليسوا بحاجة الى عطف تلك البلدان التي اضطهدتهم تاريخيا أو التي أنزلت عليهم ما يزيد على ١٠٠ ألف طن من القنابل خلال حرب الخليج. وعلى الرغم من المؤامرات المحاكة ضدهم فإن العراقيين متحدون حول قيادتهم وليس هناك أي شك في الأهداف الحقيقية التي تقبع وراء هذا القلق المزعوم.

٦٢ - وفيما يتعلق بهؤلاء الذين قتلوا في جنوب العراق، فقد اقترح العراق على مجلس الأمن إرسال بعثة مراقبة الى المنطقة للتأكد من الحالة بشكل مباشر؛ وأعرب السيد عزيز عن استغرابه من عدم قيام المجلس بذلك. وقال ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن إن رئيس الولايات المتحدة السيد بوش قد أخذ على عاتقه إنقاذ الشيعة في العراق. وإذا كان بوش قلقا على الشيعة باعتبارهم فرقة دينية، فلماذا لم يفعل أي شيء بشأن الشيعة في جنوب لبنان، حيث يتعرضون الى القصف اليومي من جانب الطيران الاسرائيلي؟ ربما لأنه لا يوجد هناك نفط بل تفاح وبرتقال فقط. لذلك فإن ذلك لا يستحق إرسال كل هذه الأساطيل الحربية والطائرات. إن الأهوار الجنوبية تزار باستمرار من جانب برلمانيين وصحفيين من بلدان مختلفة، بما فيها البلدان الغربية، وهم يعرفون الأحوال الحقيقية هناك.

٦٣ - وفيما يتعلق بحماية الأكراد، فإن على المندوبين المهتمين أن يطلعوا على المقالة المنشورة في هذا اليوم بالذات في جريدة نيويورك تايمز بشأن عما حدث للأكراد في تركيا بالقرب من قاعدة إينكيرليك التي تستعملها قوات التحالف: فإن مشكلة الأكراد تعالج بأسلوب يشابه الحماية الانتقائية للشيعة.

(السيد حسين، العراق)

٦٤ - إن هذه الادعاءات الشائنة والتلفيقات المتعلقة ببلده لا تفيد إلا في زيادة قناعة وفده الأكيدة بأن الدول الكبرى لن تتراجع عن تدمير الشعوب وتقسيم البلدان بغية تعزيز مصالحها الخاصة تحت غطاء من الشعارات الإنسانية والأخلاقية. ويعرف الشعب العراقي تماما أن محاولة تجويعه عن طريق المحافظة بعناد على المقاطعة إنما هو من عمل الأعضاء الأكثر سلطة في مجلس الأمن، ولاسيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

٦٥ - السيد زهانغ ييشان (الصين) : قال إن ممثلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية قد وجها اتهامات لا مبرر لها ولا أساس لها من الصحة الى الصين، ويود أن يسجل احتجاجه عليها. وتعكس هذه الاتهامات تسييس قضايا حقوق الإنسان والاتجاه الانتقائي في مناقشتها. وقد ازدادت هاتان الظاهرتان في السنوات الأخيرة، على الرغم من النداءات التي وجهها العديد من البلدان لتقوية التعاون الدولي بغية تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويسعى عدد من البلدان، بما فيها المملكة المتحدة والولايات المتحدة، بجد الى البحث عن انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان التي لا ترضى عنها؛ وفي حالة البلدان الأخرى، فإنها تتعامى عن هذه الانتهاكات لأغراض سياسية نفعية. فإذا تعلق الأمر بأحد حلفائها فإنها لا تجد أي ضير من ذلك.

٦٦ - وقد تساءل عما إذا كان الخبراء الذين حضروا اجتماعات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان قد سمعوا أبدا، سواء المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، تنتقد سجلات حقوق الإنسان لديها أو تلك التي تعود الى مجموعتها الإقليمية. وتساءل كذلك لماذا تنصب القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان على البلدان النامية فقط؛ إن ذلك لا يعني بالتأكيد أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة تعتبران مثالا للمدافعين عن حقوق الإنسان. وإذا كانت هذه البلدان راغبة بإخلاص في تعزيز حقوق الإنسان، فإن عليها أن تقدم مشروع قرار بشأن مشكلتي ايرلندا الشمالية ولوس أنجلوس ومشكلة كراهية الأجانب. وأعرب عن تأكده من أن عددا كبيرا من البلدان النامية، بما فيها الصين، ستكون راغبة بالانضمام الى البلدان المقدمة لمشروع مثل هذا القرار.

٦٧ - ومابرحت الصين تتابع سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي مما أسفر عن تحقيق النمو الاقتصادي ورضا الشعب الصيني. ولم يكن هذا بالأمر الهين على أكبر بلد نام في العالم يتجاوز عدد سكانه خمس مجموع سكان العالم، وهذا أمر لا يمكن تحقيقه إذا لم تتعاون الحكومة والشعب بقلب واحد وعقل واحد. ومع ذلك لايزال ممثلا المملكة المتحدة والولايات المتحدة يواصلان النظر الى الصين من خلال منظار ملون لا يعطيهما إلا منظرا مشوها للحالة في ذلك البلد. لذلك فإن الاستقرار السياسي اعتبر قمعا لوجهات النظر المخالفة الأخرى؛ وإن تحقيق النظام العام يعتبر نتيجة لاضطهاد الأقليات؛ ورضا الشعب يفسر باعتباره فقدانا لحرية الكلام. وعلى كل من ممثلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة أن ترفع هذا المنظار الملون لتحاول أن تفهم الصين الحقيقية على نحو أفضل.

(السيد زهانغ بيشان، الصين)

٦٨ - وبقدر ما يتعلق بمسألة التبت فإن ممثل المملكة المتحدة قد اتهم، دون أساس وبافتراء، الحكومة الصينية بقمع الشعب التبتي. ومعروف أن التبت تشكل جزءا لا يتجزأ من الصين. ويتمتع الشعب التبتي، شأنه شأن جميع الأقليات الإثنية، بنفس الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإن مسألة التبت لا تشكل قضية إثنية أو دينية أو موضوعا يرتبط بحقوق الإنسان: بل إنها نتيجة للجهود الرامية الى إعادة فرض نظام متخلف من القنانة (عبودية الأرض) يضطلع بها عدد قليل تشجعهم حفنة من البلدان الأجنبية لانتزاع التبت من الصين. وهذه الجهود لم تكن سوى تدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة.

٦٩ - إن بيان ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي قد أشار الى أسماء عدد كبير من البلدان ولكنه لم يذكر شيئا عن حالات التمييز العنصري وكراهية الأجانب والنازية الجديدة في الاتحاد نفسه.

٧٠ - وقد تطفلت المملكة المتحدة في شؤون التبت منذ بداية العهد الاستعماري، ساعية دائما الى فصل التبت عن الصين. وقد أصبح الاستعمار في ذمة التاريخ وأنه من المفترض أن المملكة المتحدة قد تعلمت من التاريخ وتخلت عن سياستها المضللة لتلك الفترة. ومع ذلك، فإن بقايا تلك السياسة لاتزال متخلفة. وأعرب عن رغبته بأن يشير الى أن الأنشطة غير القانونية للحقبة الاستعمارية غير مقبولة في عالم يتحرك نحو القرن الحادي والعشرين. وقد يجدر بممثل المملكة المتحدة أن يولي اهتماما أكبر لمسألة ايرلندا الشمالية.

٧١ - السيد جعفري (الجمهورية العربية السورية) : لاحظ أن مندوب المملكة المتحدة، الذي تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، قد أعرب عن قلقه بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في عدد من البلدان، بما فيها الجمهورية العربية السورية. وإذ وردت هذه الانتقادات من وجهة نظر أوروبية بحتة، فإنها لا تشكل المقياس الوحيد لمعالجة هذا الموضوع البالغ الحساسية. ولا ينبغي أن يكون تقييم حقوق الإنسان بشكل موضوعي قائما على أساس تفضيلي أو تمييزي أو انتقائي، كما أن عليه أن يأخذ بالاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية للشعوب غير الأوروبية. ولا يمكن لبلد ما أو مجموعة بلدان أن تنصب نفسها باعتبارها حكما على البلدان الأخرى بشأن حقوق الإنسان، التي تعتبر موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، وحيث سعت اللجنة الى تعزيزها من خلال عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.

٧٢ - ولا ينبغي استخدام حقوق الإنسان باعتبارها أداة للضغط السياسي؛ فإن لجميع البلدان الحق بإدارة نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية استنادا الى السيادة الوطنية وتقرير المصير، على النحو المودع في الميثاق وغيره من الصكوك الدولية. وهذا لا يستبعد التفاعل الإيجابي وتبادل الخبرات فيما بين شعوب العالم. فالديمقراطية لم تكن مثالية بالكامل في أي مكان، كما لا يوجد نمط واحد سار

(السيد جعفري، الجمهورية العربية السورية)

منها. بل إنها بالأحرى عملية متطورة ترتبط بوثوق بظروف كل بلد على حدة. ولا ينبغي أن تعكس أسس النظام العالمي الجديد وجهات نظر البعض على حساب الباقين، بل ينبغي أن تحترم الظروف والعادات المعينة للبلدان. فالتعاون لا يخالف الديمقراطية، ولاسيما ما يمكن أن يطلق عليه الديمقراطية الدولية، التي يجب أن تستفيد من التغيرات الإيجابية في الوضع الدولي تجنبا للأخطار التي وقعت في الماضي. وأعرب عن أمله بأن لا تستخدم بعض الوفود موضوع حقوق الإنسان باعتباره ذريعة للتدخل بالواسطة في الشؤون الداخلية للدول الى جانب دبلوماسية الحرب بالواسطة، التي عانى منها العالم كثيرا.

٧٣ - السيد هيون هاك بونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) : قال إن ممثل المملكة المتحدة قد سعى الى تشويه الحقائق بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي ترفض بشكل مطلق تلك الادعاءات باعتبارها لا تستند الى أساس كما انها متحاملة سياسيا. ويجري في بلده تنفيذ جميع المتطلبات الواردة بموجب العهدين الدوليين وغيرهما من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بالكامل وهي مضمونة بموجب القانون. وتعتمد سياسة حكومته على فلسفة محورها الإنسان مصممة لخدمة الشعب؛ الذي يتمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المضمونة بموجب الدستور بالكامل. ومن المفارقة أن تقف المملكة المتحدة باعتبارها بطلة لحقوق الإنسان، تملي على الآخرين ما يجب أن يفعلوه أو لا يفعلوه، بينما لديها مشاكلها الخطيرة الخاصة بحقوق الإنسان التي يجب أن تعالجها قبل أن تلوم الآخرين على انتهاكات مزعومة.

٧٤ - السيد مورا غودوي (كوبا) : قال إن وفده يحتفظ بحقه بالرد على بيان ممثل المملكة المتحدة في مرحلة قادمة نظرا لأن هذا البيان يدعو الى التعليق على قضية أوسع لاسيما الاحتلال العسكري.

٧٥ - إن بيان وفد الولايات المتحدة، مع أنه لا يختلف من حيث الجوهر عن كلامه الفوغائي المعتاد عن حقوق الإنسان، قد أثار أسئلة من جانب المندوبين الآخرين بشأن مشاكل الولايات المتحدة الخاصة كما أنها ترفض أي ادعاء باحتكار حقوق الإنسان. إن الحجج الواردة في بيان ممثل الولايات المتحدة توقعا لهذه المسائل تكشف عن الشكوك الكامنة لحكومته وأنماطها الاستعمارية. فبأي سلطة تضطلع تلك الحكومة بحق إفراد بلد آخر باللوم لمجرد انه لا يروق لها؟

٧٦ - إن المبادئ المعلنة في الولايات المتحدة عن حرية الإنسان منذ ولادته ومساواته مع الاخرين تنطبق على البيض فقط. وخلال تاريخها فقد تميز سلوكها بالفجاجة، وبصعوبة إنشاء علاقات وثيقة ومحترمة مع جيرانها والبلدان البعيدة عنها وعدم المرونة، والتفاوت بين الانعزال المفرط والتدخل بالقوة. وإذ تعتبر نفسها تحمل رسالة أخلاقية لنشر فكرتها الديمقراطية في العالم، فقد نصبت نفسها حاكما ولم تسع الى التفهم. وإذ ينفي تاريخها ادعاءها بممارسة أي سلطة أخلاقية، فإن أي أمة من الأمم لا تملك هذه السلطة.

(السيد مورا غودوي، كوبا)

ولو وضعت الولايات المتحدة حدا لتدخلها في شؤون الآخرين باعتبارها سيدا فرض نفسه على هذا الكوكب، فإنها ستتحاشى ازدراء الشعوب الأخرى.

البند ٩٧ من جدول الأعمال : مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع) (A/C.3/47/L.39 - L.44)

مشروع قرار A/C.3/47/L.39 يتعلق باتفاقية الإبادة الجماعية

٧٧ - السيد فيسينكو (بيلاروس) : قدم مشروع القرار بالنيابة عن بولندا ووفدها، قائلا إن جريمة الإبادة الجماعية قد سببت خسائر لا تحصى على مر التاريخ، على النحو الذي تشهده الأحداث الجارية في يوغوسلافيا سابقا والقوقاس وغيرها من المناطق في العالم. ويأمل البلدان اللذين قدما المشروع أن يحظى مشروع القرار بدعم اللجنة بتوافق الآراء.

مشروع القرار A/C.3/47/L.40 المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب

٧٨ - السيد فينتيفودت (الدانمرك) : قدم مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه الأصليين، فضلا عن كوستاريكا وسري لانكا. وقال إنه في عام ١٩٩٢، أوصى مجلس الأمناء بـ ٧١ منحة لمشاريع حول العالم ينبغي أن يدعمها الصندوق. وتوجد حاجة كبيرة وماسة الى المساعدة، مما أسفر عن حث وكيل الأمين العام لحقوق الإنسان ورئيس مجلس أمناء الصندوق على الطلب الى الحكومات، التي لم تكن مانحة منتظمة، بالإسهام، والحكومات التي كانت مانحة منتظمة بزيادة إسهاماتها. ويأمل مقدمو المشروع أن يحظى مشروع القرار بالاعتماد بتوافق الآراء.

مشروع القرار A/C.3/47.41، المتعلق باتفاقية العمال المهاجرين

٧٩ - السيدة أغيليرا (المكسيك) : قدمت مشروع القرار بالنيابة عن المقدمين الأصليين والأرجنتين، ورواندا، والسويد، وكرواتيا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا. وفي ضوء الجوانب الجديدة للهجرة الدولية، حثت جميع الدول الأعضاء على دعم مشروع القرار وأعربت عن الأمل بأن يعتمد دون تصويت.

مشروع القرار A/C.3/47/L.42، المتعلق بتنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

٨٠ - السيد كيسيل (كندا) : قدم مشروع القرار بالنيابة عن المقدمين الأصليين وإيطاليا. وقد أجرى تعديلا على النص في الفقرة ١٢، بحذف العبارة "في ضوء مداولات لجنة حقوق الإنسان". وقال إن مقدمي مشروع القرار يأملون أن يجرى اعتماده دون تصويت.

مشروع القرار A/C.3/47/L.43، المتعلق باتفاقية حقوق الطفل

٨١ - السيدة ستروم (السويد) : قدمت مشروع القرار بالنيابة عن المقدمين الأصليين واستونيا، واسبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبربادوس، وبنغلاديش، وبوركينا فاصو، وبولندا، وتايلند، وتونس، ورواندا، وساموا، وسري لانكا، والسودان، والصين، وفنزويلا، وقبرص، وكوستاريكا، وكينيا، ومصر، والنمسا، ونيكاراغوا، ونيوزيلند، واليونان. وأعرب عن أمل المقدمين أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

مشروع القرار A/C.3/47/L.44، المتعلقة باتفاقية مناهضة التعذيب

٨٢ - السيد بيترز (هولندا) : قدم مشروع القرار بالنيابة عن المقدمين الأصليين والأرجنتين، وأسبانيا، وأوروغواي، وبولندا، والسلفادور، وكوستاريكا، ونيكاراغوا. وأعلن أنهم يأملون أن يعتمد دون تصويت.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠